تشويه التراث الحضري.. انتحار ثقافي!

أ.د. إحسان فتحي
معماري ومخطط مدن

"تعقيباً على المقالة المنشورة للمهندسة شيرين احسان شيرزاد في جريدة (المدى) ٩/آب/٢٠٠٨ والتي طرحت فيها آراء غاية في الأهمية".

إن الامم التي تعتز بهويتها تعتز بتراثها – هذه المعادلة تاريخية لا تقبل الشك ولا الجدل، والأمم التي تهمل تراثها، أو تدمره أو تشوهه، عن قصد أو غير قصد، فهي في طريقها إلى الانتحار الثقافي ثم الانقراض الأبدي، هذه ليست عبارات درامية يقصد بها التخويف والاثارة!

إنها صرخة صادقة لكل الذين يجدون أنفسهم في مواقع المسؤولية لإتخاذ القرارات الخاصة بتطوير المدن التاريخية بشكل خاص، والتنمية العمرانية بشكل عام. إن على هؤلاء مسؤولية تاريخية جسيمة حقا تحتم عليهم التفكير مليا ورويا قبل إتخاذ أي قرارات متسرعة يترتب عليها تأثيرات سلبية كبيرة على المناطق التاريخية تحديداً، والتي تشكل المنبع الحقيقي والسجل التراثي المتبقي الوحيد لوجود تاريخ لهذه الأمة.

إن الامم التي تحترم نفسها وتفخر بهويتها الثقافية إنما تستند بذلك على شواخص تاريخية منها، التراث المعماري والحضري، ومنها الأدب والشعر والفن والفولكلور.. انها الذاكرة الجمعية التي دونها يصبح المجتمع جثة هامدة وممسوخة.. أن دولاً حديثة عمرها لا يزيد عن بضع مئات من السنين، كالولايات المتحدة مثلاً، تستميث في الحفاظ على كل شيء له علاقة بتراث الأمة الامريكية!.

وعندما اقول كل شيء اعني كل شيء.. فهي تحافظ على كل شيء يتعلق بالشخصيات الوطنية والاحداث التاريخية.. وحتى بدأت بالحفاظ على العديد من الابنية التي ترجع إلى فترة الخمسينيات والستينيات في القرن العشرين باعتباره تراثاً يستحق الحفاظ!

بالمقابل فنحن نهدم ابنية عمرها مئات السنين! ونزيل مساحات واسعة من مناطق تاريخية متميزة دون أي حساب.. ونستبدلها بمنشآت عمرانية حديثة عديمة الطعم والهوية، فهي في أحسن الاحوال نسخ ممسوخة من امثلة معمارية عولمية.. أبراج زجاجية هائلة، مشاريع عملاقة غير مدروسة.. مدن سكنية "عصرية" تحاول استقطاب النخب المترفة والثرية تحاكي القرى الانجليزية أو الامريكية دون أي اعتبار لتراثنا الحضاري المذهل بتنوعه وثرائه المتميز باحترامه للخصوصية والتعامل الانساني مع البيئة والمناخ.

أرجع واقول، أن الامم التي تؤمن حقاً بهويتها الثقافية، وضمن اطار حقيقي من الديموقراطية والشفافية والرقابة، لا يمكن ان تسمح لعدد من المستثمرين، ان يحققوا مكاسب عابرة على حساب طمس الهوية الثقافية.

إن نظرة سريعة على الدول الغربية ذات التراث المعماري والحضري العريق، وبالرغم من كونها تتميز بنظام السوق الراسمالي المفتوح، تؤكد لنا اهتمامها الشديد بالحفاظ على كل شيء تاريخي، وعلى كل بناية تاريخية، إنها تعد السجلات الوطنية بالموروث الثقافي، وتسن القوانين الصارمة التي تضبط عملية التنمية والتخطيط العمراني داخل وحول المناطق التاريخية وذلك حسب أسس وضوابط يلتزم بها الجميع.

لا مجال هنا لاي مستثمر، مهما كان نفوذه، ان يحصل على استثناءات خارج هذه القوانين، ان النظام الديمقراطي بالتأكيد لا يعني الانفتاح الفوضوي وإلا كيف حافظت الدول على هويتها التاريخية؟ هل حققت ذلك بالكلام المعسول أو التمنيات الطيبة؟ كلا وألف كلا! إنها حققت ذلك بقوة القانون الذي يحمي الارث الثقافي ويقف بصرامة ازاء المشاريع الاستثمارية اللامسؤولة وخاصة تلك التي تقع داخل المناطق التاريخية او بالقرب منها.

اني اقول هذه الملاحظات وامامي عدد من المشاريع العملاقة والمقترحات التنموية المخيفة في العراق والتي تنذر بالخطر وتهدد التراث المعماري والحضري العريق ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- تطوير منطقة الرصافة التاريخية في بغداد.
- تطوير مدينة الكاظمية القديمة.
- تطوير المنطقة التاريخية بمدينة النجف الاشرف.
- تطوير المنطقة التاريخية المحيطة بمرقد العسكريين بسامراء.
- مشروع (نشتمان) بمنطقة (شيخ الله) بأربيل.

أول ملاحظة استطيع ان اقولها تجاه هذه المقترحات والمشاريع العملاقة، وبأفتراض حسن نية الجهات المسؤولة عنها، انها مقترحات خطرة غير مدروسة وغير مسؤولة. انها غير مسؤولة لانها لا تؤكد أهمية الحفاظ على التراث المعماري والحضري، بل على العكس من ذلك، انها ترغب في إزالة هذه المناطق "القديمة" وتوسيع العتبات المقدسة على حساب إزالة هذه المناطق واستبدالها بأبنية حديثة ممسوخة كتلك التي نراها في دبي أو على غرار الكارثة الكبرى التي حصلت في مدينة مشهد التاريخية حيث تم ازالة جميع الابنية التاريخية والمحيطة بالمشهد وتحويلها إلى منطقة مفتوحة تحيط بها الشوارع من كل الجهات!.

أما بالنسبة لمشروع (نشتمان) التجاري الكبير فإن لي تحفظين اساسيين أولهما يتعلق باختيار الموقع وثانيهما يتعلق باللغة المعمارية المستخدمة في المشروع.

ان اختيار مثل هذا المشروع التجاري الحديث والكبير جداً في مثل هذه المنطقة التاريخية والتي تحتوي على أهم مقبرة تاريخية في اربيل، وعلى بعد فقط نحو ٣٠٠ متر من قلعة اربيل، يشكل برأيي سابقة غير موفقة ومتسرعة وخطرة يجب ان لا تتكرر.

ان هذا المشروع الكبير الذي يحتل الآن مساحة من الارض تقدر بنحو ١٥٠,٠٠٠ متر مربع (مئة وخمسين الف متر مربع) قد سبب في إزالة مساحة من المقبرة التاريخية وشطرها إلى شطرين ، وهو الآن يلتف حولها ويخنقها تماماً، والمرحلة الأولى منه، والتي نفذت واكتملت منذ فترة وجيزة، تحتوي على مبان تجارية وادارية بستة طوابق ترتفع إلى نحو ٢٥ متراً عن مستوى الأرض والشارع.

اما المرحلة الثانية، وهي الأخطر، فإنها ستحتوي على اربعة أبراج زجاجية من ٣١ طابقاً وترتفع إلى نحو ١٤٠ متراً فوق مستوى الشارع! وإذا تقرر تنفيذ هذه الابراج، وأرجو أن لا يتحقق ذلك، فان هذه ستشكل سابقة خطرة ستتبعها وتقلدها مشاريع مماثلة أخرى، وخلال سنوات قليلة سنرى قلعة اربيل، هذا الارث الحضاري المميز، محاطة ومخنوقة تماماً مسلسلة من الابراج التجارية العقيمة، بذلك ستفقد هذه القلعة هيمنتها البصرية والمعنوية إلى الابد، وهذه خسارة أليمة ستحاسبنا عليها الاجيال المقبلة.

المهم هنا جدا التأكيد بان ليس هناك اعتراض ضد مشاريع التطوير الحديثة أو هذا المشروع بالذات انما ضد موقعه القريب من القلعة وضد فكرة بناء هذه الابراج الهائلة، ولو نفذ هذا المشروع في موقع آخر بعيد فإن الامر سيختلف وان الجدل حوله قد ينحصر فقط حول اللغة المعمارية والتعبير البصري.

التحفظ الثاني ازاء هذا المشروع هو اللغة المعمارية التي تبناها المعماريون العراقيون حيث تجاهلوا تماماً الموروث المعماري المتميز لقلعة أربيل، واتبعوا لغة معمارية عولمية اعتمدت كتلة واحدة كبيرة واستعملوا مواد حديثة ولكنها غريبة ضمن بيئة اربيل الثقافية، مثل الجرانيت وغيرها.

كان من الممكن، بكل سهولة، اتباع لغة معمارية اخرى تماماً مع ضمان نفس المتطلبات الفراغية للمشروع. فعلى سبيل المثال، كان من الممكن تجزئة الكتلة الكبيرة الجاثمة الآن في وسط اربيل إلى مجموعة من كتل أصغر، وكان من الممكن أيضاً استعمال الآجر السيراميكي، بنفس الوان الآجر الاربيلي، لأكساء هذه الكتل من الخارج وحتى من الداخل، وكان من المفروض أيضاً دراسة تراث القلعة المعماري وذلك لصياغة عدد من العناصر المعمارية والاقواس والموتيفات التفصلية والزخرفية لاضفاء الطابع الثقافي المطلوب لهذا المشروع.

كل هذه الملاحظات تدعوني إلى التساؤل عن سبب عدم وجود مجموعة من الخبراء المعماريين والمخططين تدرس مثل هذه المشاريع الكبيرة وتعطي رأيها قبل منح الإجازة النهائية لتنفيذها، ان مثل هذه اللجان موجودة في جميع الدول المتقدمة وذلك لضمان تطوير المدينة بشكل سليم يتماشى مع البيئة الحضرية والموروث الثقافي.

وماذا عن ما تبقى من المقبرة التاريخية؟ أنا ارجو من الجهة المستثمرة ان تتحمل مسؤولياتها الاخلاقية وترمم هذه القبور التاريخية لاجداد اربيل الكرام وتحوّل المقبرتين إلى حدائق غناء اسوة بالامم التي تحترم اسلافها وتجعل منهما نموذجاً حضارياً للمقابر التاريخية.

لا يمكننا ان نترك التطوير لمزاج المستثمرين، مهما كانت نياتهم حسنة، بل يجب ان يخضعوا لضوابط صارمة تؤكد على الهوية الثقافية، وإذا استمرينا على هذا النهج فنحن نتجه حتماً إلى الانتحار الثقافي!.

عوامل الخلل في السوق التشكيلي

علي النجار
فنان عراقي

أعدت اليونسكو في عام ٢٠٠٣ مسودة اتفاقية التنوع الثقافي. وفي ربيع (٢٠٠٤) اقترحت لجنة من الخبراء تغيير عنوانها إلى(اتفاقية حماية وتنوع المحتويات الثقافية والتغييرات الفنية، وبرغم ذلك فإنها بقيت دون فاعلية وخارج سطوة التكتلات أو الشركات الثقافية الكبرى المهيمنة على السوق الثقافي الفني العالمي بمراكزه الأكثر سطوة في كل من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. من خلال فاعلية مضاربات أسواقها الاحتكارية. وبمساعدة ومساندة اتفاقيات التجارة العالمية الحرة، يتم التحكم(تعسفا) بالذائقة الفنية التي تدعى عالمية. وكذلك من خلال صناعتها للتيمة والنجم وإعادة صياغات المنتج الثقافي الوطني والمغاير بما يساير معاييرها النفعية، ولا تعدم وجود بدائل ذائقيه باستمرار لتشغيل ماكينتها المالية بما تملكه من كادر مدرب وسطوة معلوماتية وهيمنة إعلامية عولمية، لم يكن هذا الأمر وهما إذا ما عرفنا بان نحو خمس شركات كبرى هي التي تتخذ (٨٠٪) من القرارات المتعلقة بصناعة وتوزيع الأعمال الفنية (الرسوم، التماثيل، التصاميم، الصور والأعمال الإعلانية)، وهذه الشركات ونظراؤها من المستوى الأقل التي تستوطن مدنا عالمية معينة هي التي تتحكم في خارطة سوق التشكيل العالمية، هذا يعني أنها لا تستغني عن العناصر الثقافية المشتركة لكنها بالتأكيد توظفها ضمن سلوكيتها الاقتصادية مقصية في نفس الوقت كل العوامل التي تعيق إمكانية تسطيحها من المحتوى الثقافي الجاد أو السياسي الشائك وساعية غالبا للحفاظ على وهج وجداني ساذج لكنه مبهر، غالباً ما يمكن عرضه كبضاعة عامة مقبولة من الجميع صافية الربح.

السلوك الاقتصادي هو الذي يظل محور مناقشتنا هذه.ليس سيرة الفنان أو سيرة أو مستوى عمله الإبداعي. بما أن هذا السلوك مغاير للقيمة الفعلية للعمل الفني ومساير للمسالك الربحية الصرفة بكل حيلها وخدعها والتي منها: حجز العمل الفني(التشكيلي) بعد الاستحواذ عليه من قبل أشهر القاعات وانتظار الوقت اللازم والمصنع لتصريفه بضاعة قابلة للمزايدة. اعتماد شهرة الصورة وحدثها لا قيمتها الفعلية ضمن سلوك مخادع متبادل للنخبة المالية. استحداث موجة اهتمامات جديدة بثقافة صورية مختلفة كانت مركونة قبل ذلك وإعطاؤها زخما سعرياً فائقا. احتكار قاعات معينة مع فروعها المنتشرة في عدة بلدان لأسماء فنية منتقاة ضمن الذائقة الجديدة أو المعادة. اعتماد الوسطاء الثقافيين(الأمناء أو السماسرة) لمحور المقتنين والسلطة المحلية الثقافية و العروض الخاصة والعامة وصعوبة اختراق محيطهم. ثم دور توظيف الرساميل البنكية وحتى الغسيل المافيوي مؤخرا في السوق التشكيلي والفني عموما. ودور المزادات وخفاياها وعرابيها.كل ذلك ساهم في تفكيك دخل عموم التشكيليين أو تقليله لمستويات دنيا لصالح خطوط التسويق،سعيا لإقصائهم أو تهميشهم برغم كفاءة العديد من تجاربهم.

العمل الفني هو ملك للجميع كونه قيمة ثقافية مستخلصة من الموروث المحلي والعالمي تتوالد وتتشعب جزئياته على مر الزمن اندماجا وتفكيكا أو إعادة صياغة. وبما انه ارث ثقافي عام فهو مشاع للكل واحتكاره أو حجزه يشكل مصدا لحراكه المستمر. وما قوانين احتكاره الخاصة والعامة إلا انتهاكا لقيمته الاجتماعية هذه. فان تسلم الفنان أو القيمين على أعماله قيمة نتاجه المادية فليس من المعقول أن يشرع لاحتكار هذه القيمة لسنوات حياته كلها أو لورثته بعد موته أو للمؤسسة المحتكرة لنشاطه(وغالبا ما تكون المؤسسة). فهو لم يخترع نتاجه بشكل ذاتي خارق بل بما وفرته له تجارب الآخرين والسابقين من مساحة نظر وتأثر. وان يكن أضاف تفصيلا أو غير محتوى شكليا معينا فهو وفي كل الأحوال اشتغل بمعطيات ما التقطته حواسه وذهنه من عناصر تشكيلية محيطية لا مفر من سطوتها على نتاجه. وكل النتاج العالمي الثقافي والتشكيلي منه لا يتعدى الحذف أو الإضافة بحدود إمكانية الفنان التعبيرية والأدائية من مجمل الموروث والجاهز الفني.سياسة الاحتكار هذه لا تكون فاعلة إلا في خدمة دائرة نخب قليلة جدا من التشكيليين من اجل المحافظة على ارتفاع سعر نتاجهم. هذا هو ما حاصل في عموم السياسة الثقافية الاحتكارية لهذه الشركات أو الكارتلات أو المؤسسات الربحية الفئوية، لتبقى المستفيد الأول من كل ذلك بوثائقها الاحتكارية(حقوق الطبع والنشر والتوزيع والعرض) وما تبقى من فتات نصيب الفنان.

عمل فني معاصر

المساحة الجغرافية للاحتكار الثقافي العالمي أذا صحت التسمية لا تتجاوز الخمسة عشر في المئة من مساحة العالم محصورة في محور الدول الثرية المتقدمة والمتبقي من هذه النسبة لا يفلت بشكل مطلق من سطوتها أو ابتزازها المالي الموثق باتفاقيات التجارة الحرة.ويبقى غالبية الفنانين في كل أنحاء العالم تحت هيمنة سطوة دهاقين القرار الثقافي والفني بنمطيته وبتسعيرته وبشباك إعلامياته، وان كان المردود المادي المناسب من نصيب الفنانين الإعلاميين وبضمتهم المصورين ومعدي البرامج الرقمية لكونهم يشتغلون ضمن كادر مؤسساتي قرابة (٩٠٪) إلى (٩٩٪) من الفنانين الفردين في العالم(حسب توزيعهم الجغرافي) ومعظمهم فنانون تشكيليون يتم إقصاؤهم عن السوق الفني ليبقوا دون مورد مادي يضمن لهم عيشا ولو في حدود متواضع. لذلك نجد غالبيتهم يمتهنون مهنا أخرى توفر لهم دخلا ليمكنهم بطريقة ما من مواصلة حياتهم. عودة على النتاج الثقافي التشكيلي المختلط، فالملاحظ في عموم أوربا مثلا حيث أقيم إقصاء تجارب التشكيليين المهاجرين المستوطنين بحجج واهية، فبالوقت الذي يروج لدمقرطة الحريات ومنها الثقافية المتنوعة، يتم وبشكل مضمر التجاوز على هذا النهج أو التصرف الانفتاحي على ثقافات العوالم المختلفة، أي يبقى الهاجس الوطني(القومي) واضحا برغم ما يحيط به من هالة التسامح، وبما أن معظم المجتمعات الحديثة إن لم تكن كلها هي مجتمعات مختلطة، فان الغبن أو التهميش لا يزال سارياً ولو في بعض البلدان بنسبة اقل، لكن الضرر المادي يبقى ملاحقا هذه الفئة التي لم تعد قليلة مما يزيد من نسبتهم الأقصائية عن السوق التشكيلي.وان وجدت بعض الاستثناءات وهي قليلة، فإنها خاضعة لشروط المؤسسة الأقصائية وبما ينسجم وسياستها الإعلامية المستغلة وغير البريئة معظم الأحيان، والحل السحري لاحباطات غالبية هؤلاء التشكيليين المادية هي اعتماد مواردهم على مهن أخرى توفر لهم المواد الأولية وسبل العيش برغم انتفاء صفة الهواية عن عملهم. ليس من السهولة إمكانية التعرف على النسبة المئوية لاشتغال الفنانين التشكيليين عموما في مجال اختصاصهم، كون غالبيتهم منتجين فردانيين، ونتاجهم يخضع لذائقتهم الشخصية قبل الجمعية، وربما أيضا الجمعية، لكن من المؤكد أن فرص عملهم في بلدان أوروبا تزيد عما هي في الدول الأخرى ولو بنسب متفاوتة وحسب رسوخ التقاليد الفنية وقوة المجال الاقتصادي الذي يحتويها، ليست فروع الفن التشكيلي كلها متوازية في سوق العمالة الوظيفية، إذ يبقى المصممون والمصورون الفوتوغرافيون (مثلا) هم الأكثر حضا في الحصول على عمل ودخل ثابت أو يكاد يكون ثابتاً، ذلك لحاجة المؤسسة لعملهم ضمن كادرها، هذا يعني وبشكل تقديري أن نحو (٩٥٪) من الفنانين التشكيليين لا يشتغلون في تخصصاتهم الفنية والتي هي مختلطة الأداء وحسب المعاصرة(رغم أن نحو (٩٩٪) منهم لا يحصلون على فرص عملهم في عموم العالم، وان حصل أي فنان تشكيلي على منحة أو مبلغ ما عن انجاز عمله، فان ذلك مرهون بقرارات رعاة الفن ومؤسساتهم سواء الرسمية أو غيرها، إلا أن عمله يبقى خاضعا للمصادفات غالباً وضروب ظروف المسابقات والتكليفات وخفايا امورها.الدخل الثابت هو الدخل الذي توفره المؤسسة لعامليها، وفنيي الأعلام الرقمي هم الأكثر استقرار في مداخليهم في أوروبا، لذلك تتوسع وتتنوع الدراسات الإعلامية (الميديا) في كليات الفنون مشكلة محورا إنتاجيا لا بأس بمأمولة مداخليه المادية والتي تصل أرقاما خيالية في بعض الأحيان، بينما تبقى فروع التشكيل التقليدية غير خاضعة للاستقرار المنفعي المادي، ويبدو إننا سوف نشاهد أجيالا فنية جديدة تفقد صلتها إن لم نقل بنسبة كبيرة بالفروع التشكيلية التقليدية فإنها سوف تكون اكبر بواقع المكاسب المادية أو الدخول الثابتة والمتحركة للأعلام الرقمي وفروعه الفنية الإنتاجية، برغم هذه النظرة التشاؤمية، فان إغراءات التشكيل التقليدي سوف تكون باقية ما دامت ممارستها فردية وجدانية وممتعة بحدود نوازع إشباع الحاجة الذاتية الجوانية.